نص ردن

أهازيج للدستور

■ علاء حسن

حديث السياسيين حول إنجاز التعديلات الدستورية أخذ مديات واسعة فالجميع يتحدث عن التعديل ، وينتقد مجلس النواب السابق لفشله في انجاز المهمة ، علما أن أكثر المنتقدين كانوا أعضاء في الدورة التشريعية السابقة ، وربما أسهموا في كتابة الدستور ، لكنهم لم يشخصوا بشكل دقيق أسباب عرقلة وتعطيل التعديل ، وهي معروفة وتعود إلى تقاطع المواقف والرغبة في الحصول على أكثر المكاسب لصالح فئة او طائفة دون أخرى .

مجلس النواب الحالي فشل في تعديل نظامه الداخلي ، واعتمد التأجيل لحين التوصل لتوافقات بين رؤساء الكتل النيابية ، وعلى هذه القاعدة المبتكرة في الحياة السياسية العراقية ، ليس ثمة أمل في انجاز تعديل الدستور في ظل صراع يختفي تارة ، وفي أخرى يتفاقم بين القوى العراقية ، عنوانه العريض الهيمنة على السلطة ، وتجاهل بناء الدولة ومؤسساتها لتكون قادرة على تلبية مطالب شعبها.

قادة النخب السياسية العاملة في الساحة العراقية والممثلة في الحكومة ومجلس النواب لا يتعدون العشرة أشخاص ، وعلى عاتقهم تقع مسؤوليات كبيرة ، من أبرزها التمسك بالدستور لضمان حياة سياسية مستقرة ، وبخلاف ذلك سيظل الوضع الحالي باضطراباته وأزماته قائما الى أجل غير مسمى .

الدستور الذي يوصف عادة بأنه كتب على عجالة بإمكانه أن يرضي القادة بان تخصص أبوابه بأسمائهم، فيكون الباب الأول للزعيم الفلاني والثاني للآخر ، وبحسب تسلسل الحروف الهجائية على طريقة تولي رئاسة مجلس الحكم ، او عن طريق إجراء القرعة من قبل محكمين محايدين ، وبعد الانتهاء من ترتيب تسلسل الأسماء على أبواب الدستور يتم إنجاز مواده بزمن قياسي ، من دون الحاجة لإجراء استفتاء شعبي ، مادام القادة اتفقوا ، وخلصوا شعبهم من مشكلة مستعصية استمرت سنوات ، وحسموا الخلاف القائم حول التعديلات والتطبيق والتنفيذ ، وقطعوا رأس الفتنة ، ثم فتحوا النوافذ المطلة على آفاق المستقبل الزاهر ، وطبقا للمادة الثالثة من باب زعيم القائمة الفلانية من الدستور تقرر منح العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد العراقية الرسمية والأهلية مبلغ ١٥٠ ألف دينار شهريا مصرف جيب لحين توفير فرص العمل ، وإثر صدور مثل هذا القرار يخرج العاطلون بتظاهرة تأييد كبرى واضعين نسخ الدستور على رؤوسهم ، وبموجب المادة السادسة من باب زعيم الائتلاف الفلاني ، تقرر تخصيص وحدة سكنية تمنح مجانا للأرامل والأيتام ، وكالعادة يخرج المستفيدون من القرار بتظاهرة تأييد ، وهكذا تستمر التظاهرات في جميع المحافظات العراقية ، لان الاختراع الدستوري الجديد سيجعل الأفراح دائمة والمسرات قائمة بفضل كرم وسخاء النخب عندما تشرف الدستور بجعل أبوابه بأسمائهم .

في زمن النظام السابق ويوم كان عزة الدوري يزور قرى الجنوب لتفقد أحوال الفلاحين بوصفه وزيرا للزراعة استقبلته امرأة بأهزوجة " طال عمر الدوري عيش حنطه وزوري" لاعتقادها بأن الوزير وفر "الزوري" وخبز الحنطة لأبناء قريتها .ومثل تلك المرأة هناك ملايين غيرها على استعداد لترديد أهازيج تعبر عن دعوات الشعب بان يمد الله بأعمار قادة النخب والمسؤولين لتوفيرهم "الزوري" المستورد والخبز التركي واللبن الإيراني ، وانجاز الدستور على مقاسات القادة هو العلاج الوحيد للوقوف ضد احتمالات اندلاع أزمات فالمشكلة بينهم ، والشعب العراقي لا يتطلع إلى أكثر من الحصول على عشرة أمبيرات كهربائية ، وماء صالح للشرب ، والعيش في هذا البلد على حب الله ، من دون عنف طائفي ، وتهجير قسري، واعتقال عشوائي، وأي قائد سياسي في بابه الدستوري يضمن تحقيق تلك المطالب سيكون رئيس الوزراء المقبل لدورتين متتاليتين ، لأنه سيحصد ملايين الأصوات ، ولا يحتاج الى عمليات العد والفرز اليدوي ، وسيحقق أغلبية ساحقة ، تؤهله لتشكيل الحكومة وستكون ابرز مهامها توفير" الزوري " وتوزيعه ضمن مفردات البطاقة التموينية .

وزير التعليم العالي: حملات التضليل التي نتعرض لها لن تمنعنا من تطوير النظام التعليمي

علي الاديب

□ بغداد / المدى

انتقد وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب، الحملة الإعلامية التي يقودها بعض السياسيين ضد وزارة التعليم العالي لتعطيل حركة التطور التي تشهدها الوزارة،مبديا عزمه على الحد من كل مظاهر التخندق الطائفي والعرقي التي أقحمت في النظام التعليمي طوال العقود الماضية، وتسببت في تراجع المسيرة التعليمية في العراق، قياسا الى باقي بلدان العالم.

جاء ذلك خلال حضور الأديب لحفل تخرج الدورة ٥٤ في جامعة بغداد والتي شملت ١٢٥٠٠ متخرجا حصلوا على شهادة البكالوريوس في مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية. وقال الأديب أثناء الحفل ، ان هناك من يريد أن يقتل الفرحة التي تطغى على وجوهكم كما قتلوا المئات من زملائكم في الجامعة المستنصرية وجامعة الموصل وكليات جامعة بغداد بتفجيراتهم الإرهابية.

وسلاحهم في هذه المرة الحملات الإعلامية المضللة التي قادها بعض السياسيين الطائفيين لإيقاف المسيرة التعليمية في العراق بشتى الذرائع، والطعن بالمؤسسات التعليمية في كل مفاصل وزارة التعليم والجامعات العراقية ومنها جامعتكم الأم، جامعة بغداد العريقة. وأضاف الأديب أن "أساس الحملة الجديدة هو رفع الشعارات الطائفية مجددا، والتحجج بادعاءات التهميش الطائفي لزعزعة خطوات الحكومة العراقية التي سارت في الاتجاهات الوطنية الصحيحة رغم كل محاولاتهم لهز كيان الدولة العراقية"، مبينا ان هذه الادعاءات "لم تشفع لهؤلاء فيما مضى، ولن تشفع لهم الآن بعد ان ترسخت دعائم التجربة العراقية عقب مرحلة مظلمة شهدتها البلاد جراء السياسة الشمولية لنظام البعث المباد وبعض مناصريه الذين ما زالوا يتغلغلون في المؤسسات التنفيذية والتشريعية في العراق حتى الآن".

ووصف الأديب بعض السياسيين الذين قادوا حملة إعلامية مضللة ضد الوزارة بأنهم "يريدون أن يفرضوا علينا ان نكون طائفيين مثلهم ثم يتهمون الدولة العراقية بأنها دولة طائفية، وكأنهم لوحدهم من يمتلك القرار والسلطة ويستطيعون توجيه التمور كما يشاؤون وحين يشاؤون في هذه البلاد التي تمتد من البصرة جنوبا حتى أقصى كردستان شمالا"، مضيفا أنهم "يريدون ان يعيدوا تثبيت ركائز دولة قائمة على الفئوية والتقسيمات المناطقية والعرقية والطائفية. لكن عليهم أن يعرفوا ان مرحلة التحشيد الطائفي التي نقلت البعض الى واجهة السلطة في غفلة من الزمن، انتهت الى الأبد، وسياسة لي الأذرع التي يريدون العودة اليها، عفا عليها الزمن وصارت نسيا منسيا". وأضاف الأديب أن كل حركة تغيير تطويرية جرت في الوزارة "رافقتها ضجة إعلامية مفتعلة نعرف تماما من قادها وماذا يريد منها بالتحديد، يظنون أن هذه الحملات ستوقف بناء الدولة العراقية الجديدة وستساعدهم في حماية السيئين او المفسدين، لكن حركة التصحيح ستستمر في الوزارة رغم كل محاولاتهم، وسنستمر في خطط تطوير وزارة التعليم العالي وتصحيح مساراتها وفقا لمعايير الكفاءة والقدرة على الإدارة، وهذا لوحده كاف ليشعرنا بالاطمئنان بأن خطوات بناء النظام التعليمي في العراق تسير في طريقها الصحيح".

وقال الأديب متابعا "نريد من الآخرين ان لا يمارسوا سياسة عدائية ضد تطوير بنية المؤسسات العراقية، لدينا كامل الاستعداد لسماع الجميع والأخذ بأية أطروحات تقدم بناء على الموضوعية والمهنية. لكن لن نساوم على حق العراق ببناء نظام تعليمي قائم على الكفاءة والعلمية لأنها الطريق الوحيد الى ردم الهوة المعرفية التي نشأت بيننا وبين باقي دول العالم نتيجة لسياسات النظام الشمولي المباد.

كربلاء تحمّل وزارة التجارة مسؤولية زيادة أعداد العاطلين عن العمل

□ كربلاء / علي العلاوي

حملت اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء وزارة التجارة مسؤولية إتلاف المواد الغذائية المستوردة الفاسدة بسبب فتح الحدود لاستيراد مثل هذه المنتجات والتي أدت بدورها إلى إغلاق معامل إنتاج المواد الغذائية المحلية وزيادة أعداد البطالة.

وقال رئيس اللجنة طارق الخيكاني للمدى كل ما يمر به الإنتاج العراقي من ترد، وخاصة في مجال صناعة الأغذية يقع على عاتق وزارة التجارة ليس الحالية فقط بل في الحكومات السابقة كونها لم تضع الخطط اللازمة لإنقاذ الإنتاج العراقي المحلي واعتمادها على مبدأ العرض والطلب وحرية السوق والتجارة الحرة وما إلى ذلك من تسميات وأضاف: وزارة التجارة تتحمل جزءا كبيرا من توقف معامل الإنتاج الغذائي بسبب تدفق تلك المواد من دول الجوار ومنافستها للمنتج المحلي الذي بالضرورة يكون سعره أعلى من السعر المستورد لأسباب عديدة منها سياسية حيث يتم استيراد مواد بأسعار اقل حتى من المنتج المصنع في تلك الدولة بهدف التأثير على الإنتاج العراقي وجعله تابعا لتلك الأسواق لحين إعلان موت الصناعة العراقية وثانيا بسبب غلاء التكاليف للمنتج المحلي بسبب ارتفاع أسعار النقل وأزمة الكهرباء وأسعار الوقود وارتفاع الأيدي العاملة العراقية، موضحا ان الاستيراد العشوائي تسبب بإغلاق العديد من المعامل وزاد من عدد العاطلين في المحافظة عن العمل ،مبينا ان المواد الغذائية المستوردة من دول الجوار لاسيما الألبان ومشتقات الحليب الأخرى تصل إلى محافظتنا فاسدة ولا تصلح للاستهلاك البشري بسبب الحرارة العالية أو انتهاء صلاحيتها نتيجة النقل غير الصحيح لتلك المواد ما يدفع لجنتنا إلى إتلافها وتحمل التاجر العراقي خسائر مادية جسيمة وهذا الأمر ناتج عن غياب جهاز التقييس والسيطرة النوعية على الحدود العراقية وحذر الخيكاني من وقوع السوق العراقية تحت وطأة الركود الاقتصادي عندها يصعب إيجاد الحلول الجذرية من قبل الحكومات القادمة التي تجد نفسها أمام صعوبات وسياسات عشوائية وتخبط في إيجاد الحلول داعيا وزارة التجارة والبرلمان والحكومة إلى إصدار التشريعات التي تحد من هذا الاستيراد الذي يسبب هو الآخر مضارا لصحة الإنسان والبيئة، فضلا عن الخسائر المادية الكبيرة للاقتصاد العراقي وبالعملة الصعبة.

في بابل تقام ندوة عن الفساد في مديرية إنتاج الطاقة

□ بابل / اقبال محمد

أقام فريق المراقبة والرصد في بابل وبالتعاون مع مركز عشتار للتدريب الصحفي ندوة حول مكافحة الفساد الإداري ونشر ثقافة الشفافية في دوائر ومؤسسات الدولة المختلفة. وأقيمت الندوة على قاعة المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية في الفرات الأوسط بمشاركة عدد كبير من الموظفات والموظفين في المديرية.

وذكر فاضل الطائي مدير مركز عشتار للتدريب الصحفي "أن هذه الندوة تأتي ضمن أجندة التغيير لشهر تموز ٢٠١١ حيث تم تقديم محاضرة عن موضوعة الفساد الإداري وتسليط الضوء على أسباب تفشيها والأسباب التي دعت الى تشكيل هيئة النزاهة وبيان الية عملها،إضافة الى التعامل مع قضايا الفساد،إضافة الى ذكره لأنواع الفساد من حيث الحجم وأنواع الفساد من ناحية الانتشار وأسباب الفساد ووسائل مكافحة الفساد منها المحاسبة والمتابعة القانونية والمتابعة الإدارية والمساءلة والشفافية والنزاهة. وتقديم شرح عن جرائم الفساد الإداري والمالي منها الرشوة والاختلاس والاستغلال الوظيفي والتلاعب بالمقاولات والتزوير.

وقدم الباحث والناشط في مجال مكافحة الفساد وعضو فريق المراقبة والنزاهة في بابل حسين الفنهراوي محاضرته حول موضوعة الفساد حيث تحدث عن أسباب الفساد الذي ينخر جسد المؤسسات بسبب غياب القانون وغياب العدالة في توزيع المناصب والروتين الجائر في الدوائر والذي يسهل على المواطن الانجراف في إعطاء الرشوة،وتطرق فيها أيضا الى نظرة المجتمع الى الفاسدين وتبرير الفساد بأنه نوع من أنواع الشطارة والنجاح للموظفين،وكذلك تطرق الى حماية المسؤولين الفاسدين في الوقت الذي يُعاقب الموظفون الصغار،كذلك الموظفون الفاسدون المتنفذون هم أكثر حصانة من غيرهم في حالات الفساد.

كما تطرق المحاضر الى قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٦ وأهم الفقرات التي من شأنها ان تكافح الفساد الإداري كما تناول في محاضرته أنواع جرائم الفساد التي يتعامل بها موظفو الدولة كذلك تناول المحاضر قضية تصدر العراق الدول الأكثر فسادا حيث احتل مراتب متقدمة في الترتيب".

بعدها استمع المحاضر الى عدد من المداخلات والمقترحات حول هذه الظاهرة وطرق معالجتها مع ذكر لنماذج من حالات وطرق الفساد في المحافظة .

وشارك المهندس رحيم الجعيفري نائب مدير عام المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية في الفرات الوسط بمحاضرة عن نظرة المجتمع للفساد والفاسدين كذلك مخاطر الفساد المستقبلية إضافة الى تطرقه الى واجب نشر ثقافة النزاهة من قبل الموظفين أنفسهم دون الحاجة الى من يذكرهم أو يبين لهم مخاطر الفساد.

من كل محافظة خبر

نينوى:

لجنة مكافحة التهريب في نينوى تنظر في أكثر من ٢٠٠ قضية خلال ستة أشهر

كشف النائب الثاني لمحافظ نينوى القاضي حسن محمود، عن تلقي لجنة مكافحة التهريب في المحافظة لأكثر من ٢٠٠ قضية تتعلق بالتهريب أحيلت اليها خلال النصف الأول من هذا العام، وقال بان مضبوطات جميع هذه القضايا لاتقل قيمتها عن مليوني دينار، وذلك بموجب قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٨، الذي شكل لجان التهريب وحدد سقفاً أعلى لقيمة المقبوضات المهربة، وإذا تجاوز المبلغ عن المليوني دينار، فان القضية تحال الى المحكمة الكمركية. وأكد القاضي حسن بأن لجنة مكافحة التهريب التي يرأسها ملزمة بالنظر في القضايا التي تعرض عليها فقط، وانه يعتقد بان هناك الكثير من القضايا التي تتعلق بالتهريب لا تتم إحالتها إلى اللجنة. وقال نائب المحافظ، بان اجتماعات اللجنة دورية، وهي مكونة من ممثلين عن الشرطة والجيش وكذلك الاستخبارات ووزارتي التجارة والمالية، وان اللجنة نظرت في اجتماعها الدوري الذي عقد يوم الأربعاء الفائت في أربع قضايا جديدة تتعلق بتهريب السجائر.

الديوانية:

وزير الصحة يناقش سبل الارتقاء بالواقع الصحي

استقبل وزير الصحة الدكتور مجيد حمد أمين وفد محافظة الديوانية وبحث الوزير مع نائب المحافظ ونائب رئيس مجلس وأعضاء مجلس محافظة الديوانية بحضور عضوة مجلس النواب عن المحافظة هدى سجاد محمود والمدراء العامين لدوائر التخطيط والدوائر الإدارية والشركة العامة للأدوية والمشاريع والخدمات الهندسية ومدير صحة الكرخ مجمل الواقع الصحي في المحافظة وسبل النهوض به. وأوعز الوزير تلبية احتياجات محافظة الديوانية من المستشفيات والمراكز الصحية والأدوية والمستلزمات الطبية،لاسيما أجهزة المفراس والرنين وقسطرة القلب والملاكات الطبية والتمريضية وتخصيص الدرجات الوظيفية بما يؤمن النهوض بأداء المؤسسات الصحية وتمكينها من تقديم خدمات طبية وعلاجية كفوءه ومتميزة لأهالي الديوانية الكرام .وأعرب الوفد الزائر عن سروره وسعادته لاستجابة المسؤولين في وزارة الصحة للأفكار والمقترحات.

البصرة:

العمل على إنشاء محطة كهربائية بطاقة ٥٠٠ ميغاواط

أعلنت مديرية العقود الحكومية أن محافظة البصرة تسعى لإنشاء محطة كهربائية جديدة بسعة ٥٠٠ ميغا واط في منطقة النجيبية وسط البصرة حسب ما ذكر مديرها المهندس ولاء عبد الكريم. وقال م. عبد الكريم " تسعى محافظة البصرة لإنشاء محطة كهربائية بسعة ٥٠٠ ميغا واط وبكلفة إنتاجية تصل إلى ٢٨٨ مليار دينار عراقي ، الا أن وزارة الكهرباء لم توافق على إحالة المشروع من قبل الحكومة المحلية" ، متابعاً " الوزارة تريد ان تكون المسوؤلة الوحيدة عن إنشاء المحطة" . وأضاف" في هذه الحالة ستتحول التخصصات المالية المخصصة لمحافظة البصرة في العام الحالي وقدرها ٢٨٨ مليار دينار عراقي إلى وزارة الكهرباء أي ما يعادل ٣٠٪ من التخصيصات المالية الكلية للبصرة ، وبالتالي ستنخفض مشاريع ٢٠١١ بسبب منح هذا التخصيص لوزارة الكهرباء" . وأوضح أن تحويل هذا المبلغ سيسبب مشاكل للحكومة المحلية في البصرة واتهامها بقلة المشاريع المنفذة لحل مشكلة الكهرباء" . وذكر أن المحطة في حال تنفيذها سيتم تخصيص ٢٥٠ ميغا واط لمحافظة البصرة و٢٥٠ ميغا واط سيتم ربطها على الشبكة الوطنية وسيتم تخصيص نسبة ١١٪ من الحصة الوطنية لمحافظة البصرة وبالتالي سيضاف ٢٧٨ ميغا واط، وسيساهم ذلك بالتالي باستقرار كهرباء البصرة وينقذ المحافظة من النقص في الطاقة الكهربائية.

تبرير الهجمات الصاروخية يعد جريمة إضافية ضد العراق

لا يمكن السماح باستمرار انتهاكات الجماعات المسلحة لأمن واستقرار العراق, ولا يمكن أيضا قبول تبريرات تلك الجماعات حول أنشطتها غير المشروعة. لم يعد من المهم ما يطلقونه من شعارات طائفية أو أخرى مخادعة تتحدث عن وطنيتهم المزعومة ومعارضتهم لما أسموه بالاحتلال والوجود الأجنبي في العراق. إن قتل المدنيين العراقيين وترهيب أعضاء الحكومة ومحاولة عرقلة كافة الخطط الاستراتيجية الأساسية للدولة العراقية ليس مقاومة بل تخريب كامل ومفضوح ولا يقبل أي تفسير آخر.

لقد اصبحت الهجمات الصاروخية المتكررة ضد المنطقة الخضراء والمطارات والمواقع العسكرية والمدنية في مدن العراق وبشكل يومي تشبه إلى حد كبير الحرب المعلنة والشاملة ضد الشعب والحكومة العراقية. انها حرب تشترك بها جماعات مسلحة موالية لدول وجهات إقليمية, وتبررها وللأسف الشديد جهات عراقية محسوبة على الحكومة والعملية السياسية. لقد ظهر ذلك واضحا من خلال محاولات البعض مؤخرا القول إن إطلاق صواريخ الكاتيوشا والهاونات مركز على أهداف عسكرية فقط وانه يجري ضمن هجمات مدروسة. ان هذا القول من قبل جهة سياسية تشارك في الحكومة يعد ضربة عنيفة للديمقراطية والعملية السياسية في العراق. في الثاني عشر من تموز أعلن مصدر في قيادة عمليات بغداد إن عدداً من السيارات المخصصة للرؤساء والملوك للقمة العربية المؤجلة احترقت جراء القصف الصاروخي الذي تعرضت له المنطقة الخضراء. خمس سيارات من نوع مارسيدس ٢٠١٢ تحمل كافة المواصفات العالمية, و (مصفحة) مخصصة لرؤساء وملوك الذين سيشاركون في القمة العربية المؤجلة احترقت جراء سقوط أحد صواريخ الكاتيوشا وتحديدا الصاروخ الذي وقع بالقرب من مجمع رئاسة الوزراء. أضرار مادية أيضا حدثت جراء الاستهداف, حيث سقطت ثلاثة صواريخ كاتيوشا على المنطقة الخضراء في أماكن متفرقة عن مجمع الرئاسة لمجلس الوزراء وآخر قرب مكتب نائب رئيس الوزراء روز نوري شاوس, وآخر قرب السفارة الكويتية المحاذية للسفارة الأمريكية, فيما أصاب صاروخ منزل النائبة عن التحالف الوطني كميلة الموسوي مما أدى إلى إصابة شقيقها وعدد من أفراد حمايتها.

في الحادي عشر من تموز أفادت شرطة واسط إن مفارز شرطة واسط عثرت على منصتين لاطلاق الصواريخ بالقرب من الكراج الرئيس في مدينة الكوت", ولفتت إلى انها " ضبطت ايضاً صاروخين من نوع غراد كانا معدّين للاطلاق باتجاه بعض الأهداف المدنية", من دون أن يكشف عنها. العثور على المنصتين جاء على خلفية معلومات استخبارية أسهم بها مواطنون حريصون على تحقق السلم والاستقرار في بلدهم. عناصر وحدة معالجة المتفجرات والقنابل غير المنفلقة في المديرية, قاموا بنقل الصاروخين الى مكان امن لتفكيكهما. محافظة واسط شهدت في المدة الاخيرة اطلاق عدد من صواريخ الكاتيوشا والغراد من مناطق مختلفة ضمن محيط المدينة باتجاه قاعدة الدلتا التي تتخذها القوات الامريكية والعراقية مقرا لها شمال غرب الكوت.

نائب التخطيط الإستراتيجي في مجلس ذي قار للمدى :

تضخم أعداد المنتسبين في شركة أور العامة حال دون استثمارها وجعلها مؤسسة للبطالة المقنعة

□ الناصرية / حسين العامل

قال نائب رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي في مجلس محافظة ذي قار المهندس حسن وريوش الأسدي ان تضخم أعداد المنتسبين في شركة أور العامة للصناعات الهندسية أسهم بعزوف المستثمرين عن التقدم للاستثمار في الشركة المذكورة،داعيا في الوقت ذاته الى الاستفادة من الكفاءات الهندسية المعطلة في الشركة في مجالات إدارية أخرى .

وأوضح الأسدي للمدى : أن الحجم الكبير في أعداد المنتسبين والكفاءات الهندسية في شركة اور العامة والذي يقدر بأكثر من ستة الاف منتسب وكذلك تقادم معامل الشركة جعل منها مؤسسة للبطالة المقنعة رغم انها تضم المئات من الكفاءات الهندسية وأضاف وهذا ما حال دون تقدم المستثمرين والشركات الاستثمارية للاستثمار في الشركة، منوها الى ان الحاجة الفعلية للشركة لا تتجاوز الألف منتسب من منتسبيها الستة آلاف .

وكانت اعداد المنتسبين في شركة أور العامة للصناعات الهندسية المتخصصة في إنتاج القابلوات والأسلاك قد تضخمت بصورة كبيرة نتيجة اعادة المفصولين السياسيين وانتقال منتسبين آخرين من مؤسسات صناعية أخرى الى الشركة المذكورة الأمر الذي جعل الشركة تواجه أزمة مالية في تامين رواتب منتسبيها في الفترات السابقة.

وتابع الاسدي وضمن الأفكار التي طرحناها لغرض الاستفادة من الطاقات والخبرات المتاحة في الشركة اقترحنا إمكانية الاستفادة من الكفاءات الهندسية في دوائر الدولة الأخرى ولا سيما التابعة منها الى الإدارة المحلية ودوائر الماء والمجاري والتي تفتقر لمثل تلك الكفاءات في إدارة مشاريع البناء والاعمار مشيرا الى ان مجلس المحافظة كلف نقابة المهندسين العراقية في ذي قار بأعداد دراسة بشان إمكانية النهوض بواقع الشركة وتوظيف الكفاءات الهندسية في مجالات ادارية اخرى ووفق الاختصاصات الهندسية كون الشركة تضم العديد من الاختصاصات في مجال الهندسة المدنية والميكانيك .

المثنى في مؤتمرها الأول لمكافحة المخدرات

برلماني يتهم الجوار بتصديرها الى العراق

□ السماوة / نواف المشعلاوي

تحت شعار لتتضافر الجهود من اجل القضاء على ظاهرة الإدمان عقد مجلس محافظة المثنى وبالتعاون مع دائرة الصحة المؤتمر الأول للمخدرات وكيفية محاربتها . النائب فالح الزيادي قال ان انتشار هذه الظاهرة بين المجتمع العراقي بصورة عامة والسماوة على وجه الخصوص يعود الى أسباب سياسية وأياد خفية تعمل على استهلاك طبقة الشباب، مشيرا بذلك الى الكويت والسعودية وإيران،مستهدفين بذلك أهم طبقة بين المجمع العراقي وعلينا الوقوف في وجه هذه التحديات من خلال استحداث مجلس أعلى لمكافحة المخدرات يكون برئاسة السيد محافظ المثنى وبالتعاون مع الدوائر الساندة من اجل ان تتحد الجهود وتحاصر هذه الآفة قبل ان تتفاقم . من جانبه قال مدير عام شرطة محافظة المثنى : المخدرات مشكله عامة في عموم العالم الا ان هناك دولا نجحت في مكافحة هذه الآفة من خلال الدعم الحكومي للجهات التي عملت في هذا المجال كما هو معمول به في مصر وأمريكا ودول أخرى ، وعلى مستوى محافظة المثنى قال ان الوضع تمت السيطرة عليه امنيا وتم إلقاء القبض على أعداد من المدمنين والمروجين وهم الآن يواجهون عقوبات تتراوح بين الحبس (٥) سنوات والمؤبد.

وفي السياق ذاته قال مدير عام دائرة صحة المثنى الدكتور احمد مطر مهدي: قامت منظمة حقوق الإنسان برفع كلمة الإدمان واستبدالها بكلمة معتمد، إلا أننا سنستعمل الكلمة الأولى للإيضاح فالمدمن سيكون شخصا خاملا غير منتج الا في حال تعاطيه لمادة المخدر وهي مادة تم تسويقها بعد الحرب العالمية وهي من اخطر الحروب التي واجهتها البشرية وبالتالي يجب ان تتضافر الجهود من اجل التصدي لهذه الآفة من خلال شيوخ العشائر والوجهاء ورجال الدين كما نطالب بدعم مكاتب المخدرات وتفعيلها تفعيلا جديا و إنشاء مراكز تأهيلية لمعالجة المدمنين و مدمني الحبوب المخدرة وهذا سيحد من الإدمان في حال المعالجة .